المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

تقييم حالة

اكتشافات الغاز الإسرائيلية:

قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية

صالح النعامي

الدوحة، تشرين الأول/ أكتوبر– ٢٠١١

سلسلة (تقييم حالة)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

اكتشافات الغاز الإسرائيلية:.....

قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية .....

١. اكتشافات الغاز الإسرائيلية الجديدة:..... ١

مصادر الغاز الطبيعي في إسرائيل قبل الاكتشافات الجديدة..... ٢

٢. القيمة الاقتصادية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية:..... ٣

أولا: الاستجابة لزيادة الطلب على الغاز ٣

ثانيا: مزايا اقتصادية ٤

٣. القيمة الاستراتيجية..... ٧

٤. الخلاف حول بدائل الطاقة الأخرى ٨

٥. الحدود البحرية: متلازمة "مزارع شبعا"..... ٩

واشنطن تحاول الاحتواء..... ١٠

لبنان وإسرائيل: عوامل كبح ذاتية..... ١١

٦. خاتمة..... ١٢

عبّر القادة الإسرائيليون مؤخراً عن شعورهم بارتياح كبير في أعقاب الإعلان عن اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي قبالة الساحل الشمالي لإسرائيل، إلى درجة أنّ بعض الأوساط في تل أبيب توقّعت أن تتحوّل إسرائيل إلى دولة مصدّرة للغاز في غضون وقت قصير. وفي المقابل، تبيّن أنّ الإعلان عن هذه الاكتشافات يحمل في طيّاته إمكانية تفجّر نزاع بين لبنان ومقاومته من جهة وإسرائيل من الجهة الأخرى، في أعقاب تأكيد لبنان أنّ بعض حقول الغاز المكتشفة تقع في المياه الإقليمية اللبنانية. سنحاول هنا الإجابة عن سؤالين رئيسيْن هما: ما القيمة الاقتصادية والاستراتيجية لاكتشافات الغاز الجديدة بالنسبة إلى إسرائيل؟ وما مآلات الخلاف اللبناني الإسرائيلي بشأنها؟

١. اكتشافات الغاز الإسرائيلية الجديدة:

أعلنت السلطات الإسرائيلية منذ صيف العام ٢٠٠٩ عن اكتشاف عددٍ من الحقول التي تضم كميات كبيرة من الغاز قبالة سواحلها الشمالية، وأشارت إلى أنّ هذه الحقول هي على النحو التالي[١]:

١- **حقل "تمار"**: يقع على مسافة ٩٠ كلم، غرب شاطئ مدينة حيفا، حيث تقدّر احتياطات الغاز الطبيعي فيه بـ ١٨٤ مليار متر مكعب، وتقدر القيمة الإجمالية لتكاليف تطويره بـ ٢,٨ مليار دولار. ويتوقع أن يتم الشروع في إنتاج الغاز من هذا الحقل في غضون عدة أعوام. وسيوفّر حقل "تمار" نحو ٣٠% من احتياجات إسرائيل من الغاز على مدى ٢٠ عاماً.

٢- **حقل "دليت"**: يقع على مسافة ٦٠ كلم غرب شاطئ مدينة "الخضيرة "، وتقدّر طاقته الإنتاجية بـ ١٤ مليار متر مكعب. ويبدو أنّ محدوديّة كميات الغاز الموجودة فيه قد تُقلِّص جدواه الاقتصادية، لكن وزارة البنى التحتية الإسرائيلية ترى أنّ وجود الحقل على عمق أقلّ بكثير من العمق الذي يقع عنده الغاز في حقل "تمار"، علاوة على قربه من الساحل، سيجعلها تباشر الاستثمار فيه قبل "تمار".

٣- **حقلا "لفيتان"**: يقعان في الغرب من "تمار"، أحدهما يطلق عليه "عميت"، ويقع في الغرب مباشرة من "تمار"، والآخر "راحيل" الذي يقع جنوب غرب "تمار". وتقدّر الاستطلاعات الأوّلية أنّ حقل عميت

[١] شموئيل أيفن، "اقتصاديات الغاز الطبيعي في إسرائيل- دلالات اقتصادية واستراتيجية"، مجلة **عدكون استراتيجي** (مركز دراسات الأمن القومي)، مجلد ١٣،عدد١، يونيو ٢٠١٠.
http://www.inss.org.il/upload/(FILE)١٢٧٧٢١٢٩٦٧.pdf

فيه كمية من الغاز تقارب ٤٥٣ مليار متر مكعب، في حين يشير المسح الجيولوجي إلى وجود الغاز في حقل "راحيل" بنسبة تقلّ عن ٥٠% من هذه الكمية.

٤- **حقل "ألون"**: يقع في الشمال من "تمار"، ويعتبر أكثر حقول الغاز المكتشفة قرباً من الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان، كما أعلنت عن ذلك حكومة لبنان. ولم يتم حتى الآن إجراء أي عمليات مسح للحقل، لكن تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أنه يحتوي على كميات كبيرة من الغاز.

٥- تقدّر وزارة البنى التحتية الإسرائيلية أنّ هناك كمياتٍ هائلة من الغاز الطبيعي تعود ملكيتها لإسرائيل، تقع داخل الحدود البحرية اللبنانية[٢].

مصادر الغاز الطبيعي في إسرائيل قبل الاكتشافات الجديدة

اعتمدت إسرائيل قبل الاكتشافات الجديدة على مصدرين أساسيين في الحصول على الغاز الطبيعي، سواءً لتوليد الطاقة أو للأغراض الصناعية، وهما:

أ- **حقول "يام تاتيز "**: اكتُشفت قبالة شاطئ عسقلان عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١، وبدأ إنتاج الغاز منها منذ العام ٢٠٠٤. وفي العام ٢٠٠٩ زوّدت هذه الحقول شركة الكهرباء الإسرائيلية بـ ٦٧% من احتياجاتها من الغاز، وقد تم حتى الآن استخراج ١٥ مليار متر مكعب من هذه الحقول. لكن التقديرات الجيولوجية تؤكد أنّ هذه الحقول ستنضب وتتوقف عن الإنتاج بحلول العام ٢٠١٤ تقريباً[٣].

ب- **الغاز المصري**: يعدّ المصدر الثاني للغاز، حيث أن شركة الكهرباء الإسرائيلية وقّعت في يوليو ٢٠٠٥، عقداً مع الشركة الشرق متوسطية للغاز المصرية، تحصل بموجبه على ٣٧% من احتياجاتها من الغاز من مصر. ويتم نقله عبر خط أنابيب بحري من ميناء العريش حتى نقطة تجميع الغاز قبالة ساحل مدينة "عسقلان". ويقضي الاتفاق بين الشركتين أن تقوم الشركة المصرية بتزويد شركة الكهرباء الإسرائيلية بـ ٢٥ مليار متر مكعب من الغاز على مدى ١٥ عاماً، أي نحو ١,٧ مليار متر مكعب في السنة. وقد منح الاتفاق الشركة الإسرائيلية إمكانية تمديد العمل بالعقد وبالشروط ذاتها مدة خمس سنوات بعد انقضاء

[٢] آبي بار إيلي، "خط الحدود المائية الذي صممه لبنان لا يمسّ بتراخيص التنقيب عن الغاز التي أصدرتها إسرائيل"، **ذي ماركير**، ١٠-٧-٢٠١١.
http://www.themarker.com/markets/oil-and-gas-exploration/١,٦٦٦٨٥٦

[٣] آبي بار إيلي، "إسرائيل تتحول إلى إمارة طاقة، من هم الأمراء الرابحون، وكم من المال يوجد في هذا الصندوق"، **ذي ماركير**، ٢٠-١-٢٠١٠،
http://www.themarker.com/markets/١,٥٦٤٢٥٩

فترته[٤]. ويقرّ الإسرائيليون أنهم يحصلون على الغاز المصري بسعر أرخص بكثير من سعر الغاز في الأسواق العالمية، مشيرين إلى أنه حتى عندما توصّلت الشركة المصرية وشركة الكهرباء الإسرائيلية عام ٢٠٠٩ إلى اتّفاق جديد يضمن زيادة سعر الغاز، فإنه ظل أقلّ بكثير من السعر العالمي[٥].

٢. القيمة الاقتصادية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية:

أولا: الاستجابة لزيادة الطلب على الغاز

تكتسب الاكتشافات الأخيرة للغاز أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية، بالنسبة إلى إسرائيل، حيث أنها جاءت عندما تضاعفت احتياجات الغاز لدى قطاع إنتاج الطاقة والصناعة. فحسب بيانات وزارة البنى التحتية الإسرائيلية، بلغ استهلاك إسرائيل من الغاز خلال العام ٢٠٠٩ نحو ٤,٢ مليار متر مكعب، مقابل ٢,٧ مليار متر مكعب في العام ٢٠٠٧، ونحو ١,٦ مليار متر مكعب في العام٢٠٠٥ [٦]. وفي العام ٢٠٠٩ تم إنتاج ٤٠% من التيار الكهربائي في إسرائيل باستخدام الغاز الطبيعي، وهي النسبة ذاتها المستخدَمة في بريطانيا، حيث تتوقع شركة الكهرباء الإسرائيلية إنتاج ٦٠% من التيار الكهربائي بواسطة الغاز الطبيعي في غضون عقدين من الزمن. وقد يتم تجاوز هذه النسبة في حال لم يتم تدشين محطة جديدة لتوليد الكهرباء تعمل بالفحم الحجري على ساحل "عسقلان"[٧].

وتشير الزيادة الحادّة في استخدام الغاز الطبيعي في إسرائيل إلى تحوّل في اعتماد مصادر الطاقة على حساب النفط. ففي العام٢٠١٠ حلّ الغاز محلّ ٤,٥ مليون طن من المشتقات البترولية، وكان من المفروض أن يتم تشغيل ٦٠% من وحدات الإنتاج في محطة توليد الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي بنهاية العام ٢٠١٠[٨]. وحسب توقّعات وزارة البنى التحتية الإسرائيلية، فإنّ الزيادة في الطلب على الغاز الطبيعي ستتعاظم، بحيث يتوقع أن يصل حجم احتياجات الغاز الطبيعي في نهاية العام ٢٠١١ إلى ٦,٤ مليار متر

---

[٤] شموئيل أيفن، مرجع سبق ذكره.
[٥] المرجع نفسه.
[٦] المرجع نفسه.
[٧] شركة الكهرباء الإسرائيلية، التقرير الدوري لعام ٢٠٠٩، أبريل عام ٢٠١٠.
http://www.israel-electric.co.il/Static/WorkFolder/Investors/caspy٠٣٢٠٠٩.pdf
[٨] توقعات استهلاك الغاز الطبيعي في إسرائيل حتى عام ٢٠٣٠، الموقع الرسمي لوزارة البنى التحتية الإسرائيلية.
/http://www.mni.gov.il/mni/he-il/Gas/NGDemand

مكعب، وسيخصّص ما نسبته ٧٨% من هذه الكمية لإنتاج الكهرباء، وما تبقّى للصناعة، في حين سيرتفع الطلب على الغاز في العام ٢٠١٥ ليصل إلى ١١ مليار متر مكعب، وسيُخصَّص ثلثا الكمية لإنتاج الكهرباء، ومن المتوقّع أن تصل احتياجات الغاز في العام ٢٠٣٠ إلى ١٧ مليار متر مكعب[٩].

بالإضافة إلى احتياجات محطة توليد الكهرباء في عسقلان، فإنّ الكثير من التجمعات الصناعية الكبرى باتت تعتمد أساساً على الغاز الطبيعي، مثل التجمع الصناعي الكيماوي " كيماكليم ليسرائيل "، ومصانع البحر الميت، وشركات إنتاج الإسمنت. ويبلغ طول الأنابيب التي تنقل الغاز الطبيعي نحو ٤٠٠ كلم، حيث يتم نقل الغاز من محطة التجميع الرئيسة قبالة شواطئ عسقلان إلى جنوب دولة إسرائيل وشمالها، وتمتدّ أنابيب النقل من محطة توليد الطاقة في "سدوم" في الجنوب، وحتى مدينة "حيفا" في الشمال[١٠].

وتشير توقّعات شركة الكهرباء الإسرائيلية للفترة الفاصلة بين عاميْ ٢٠١٤ و٢٠٣٠ إلى أنّ الاستهلاك الإسرائيلي من الغاز سيقارب نحو ١٩٧ مليار متر مكعب، سواء لإنتاج الكهرباء أو للأغراض الصناعية[١١].

ثانيا: مزايا اقتصادية

يحقّق قطاع الغاز عوائد كبيرة لخزينة الدولة الإسرائيلية، فحسب تقرير صادر عن وزارة المالية، تبلغ عوائد الضرائب التي تفرضها الدولة على الشركات العاملة في مجال استخراج الغاز ٤٠% من القيمة المضافة للغاز. ويتوقع أن تبلغ إيرادات الدولة من ضريبة الغاز ١٦ مليار دولار في غضون بضع سنوات[١٢]. وترى المصادر الإسرائيلية ذات العلاقة باقتصاديات الطاقة أنّ استخراج الغاز الطبيعي سيحسّن ميزان المدفوعات الإسرائيلي بشكل واضح، حيث سيوفّر على الحكومة الإسرائيلية مئات الملايين من الدولارات سنويا تدفع لاستيراد النفط، وستحصل الحكومة في المقابل على عوائدَ كبيرة من العملة الصعبة في حال تحوّلت إلى مصدّر للغاز. لذا ترى هذه المصادر أنّ استخراج الغاز لا يقلّص فقط اعتماد إسرائيل على الغاز الأجنبي، بل يقلّص أيضاً مدفوعاتها بالعملات الأجنبية. وقد أدّت اكتشافات الغاز إلى زيادة الاستثمارات في مجال

[٩] المرجع السابق.
[١٠] المرجع السابق.
[١١] المرجع السابق.
[١٢] تسفي زرحيا، "وزارة المالية: القيمة الإجمالية للضرائب المفروضة على الشركات التي تعمل في مجال الغاز ترتفع إلى ٤٠% من قيمة الغاز"، **ذي ماركير**، ٢٢-٥-٢٠١٠.
http://www.themarker.com/markets/١,٥٧٨٥٥٨.

البحث عن الغاز، حيث استثمرت الشركات الإسرائيلية حتى الآن ١,٣ مليار دولار في عمليات البحث والتنقيب[١٣]. كما أنّ الكلفة المتدنية لتدشين محطّات توليد طاقة كهربائية تعمل بالغاز مقارنة مع المحطّات التي تعمل بمصادر الطاقة الأخرى، تمثل عاملا آخرَ لإغراء الإسرائيليين باستخدام الغاز. وتقدّر شركة الكهرباء الإسرائيلية أنّ استخدام الغاز في إنتاج الكهرباء وفّر عليها مبلغ ٢٣,٥ مليار شيكل (٦,٤ مليار دولار) في الفترة الفاصلة بين عاميْ ٢٠٠٤ و٢٠٠٩[١٤]. إنّ قيمة الوقود تمثل نسبة ٥٠% من تكلفة إنتاج الكهرباء في إسرائيل، وهكذا كلما انخفضت أسعار الغاز الطبيعي قلّت تكلفة إنتاج الكهرباء، وهذا ما دفع شركة الكهرباء الإسرائيلية إلى خفض أسعار الكهرباء بنسبة ٩,٣% للاستهلاك المنزلي وبنسبة ١٦% للاستهلاك الصناعي[١٥].

ستؤدي اكتشافات الغاز الجديدة –حسب شركة الكهرباء الإسرائيلية– إلى خفض فاتورة استيراد الطاقة بنصف مليار دولار سنوياً، علاوة على أنها ستخفض أسعار الكهرباء بنسبة ٢٠%. وقد حسّنت الاكتشافات الجديدة للغاز من قدرة الحكومة الإسرائيلية على المناورة إزاء مصر في ما يتعلّق باستيراد الغاز المصري، حيث أنه بمجرد الإعلان عن اكتشاف الغاز قبالة الساحل الشمالي لإسرائيل، حتى تراجعت الشركة الشرق متوسطية للغاز المصرية عن مطالبتها برفع أسعار الغاز بشكل كبير، بل قبلت مواصلة تزويد شركة الكهرباء الإسرائيلية بالغاز بسعر أقل بكثير من سعر الغاز الذي تشتريه الشركة من الشركات المسؤولة عن استخراج الغاز الإسرائيلي في حقول "يام تاتيز" [١٦]. ويشكل هذا التطور أهمية خاصة بالنسبة إلى تل أبيب، إذ أنه عندما ألمح وزير النفط المصري في العام ٢٠٠٩ إلى إمكانية رفع أسعار الغاز المصري المَبيع لإسرائيل، سادت مخاوف في تل أبيب من أن يؤدّي ذلك إلى تسديد ضربة قاتلة للمرافق الصناعية، وأنّ تنفيذ مصر وعيدها، سيتسبب في إغلاق الكثير من المصانع ولا سيّما التي تعمل في قطاع التقنيات المتقدمة، كما سيرفع أسعار الكهرباء بالنسبة إلى المستهلك بنسبة ١٤%[١٧]. وتكمن أهمية اكتشافات الغاز الجديدة في أنها ستجنّب شركة الكهرباء الاضطرار إلى رفع أسعار الكهرباء عند النضوب المتوقّع في غضون ثلاث سنوات للغاز من حقول " يام تاتيز"، مصدر الغاز الإسرائيلي الوحيد المستغلّ حالياً. ويرى المحلّلون أنّ اكتشافات

[١٣] شموئيل أيفن، مرجع سبق ذكره.
[١٤] شركة الكهرباء الإسرائيلية، **تقرير دوري ٢٠٠٩**، موقع شركة الكهرباء.
http://www.israel-electric.co.il/Static/WorkFolder/Investors/caspy٠٣٢٠٠٩.pdf
[١٥] المرجع نفسه.
[١٦] آبي بار إيلي، إسرائيل تتحول إلى إمارة طاقة، مرجع سابق.
[١٧] المرجع نفسه.

الغاز الجديدة ستتيح منافسة كبيرة بين الشركات المزوّدة للغاز، ممّا سيؤدّي إلى تقليص كلفة الكهرباء التي ينتجها المستثمرون الخاصّون، حيث أنّ اعتماد شركة الكهرباء الإسرائيلية على الغاز المصري كان يعزّز قدرتها على احتكار سوق الكهرباء. فقد كانت الشركة تحصل على الغاز المصري بسعر زهيد، مقارنة مع الأسعار العالية للغاز بالنسبة إلى الشركات الخاصة التي تنتج الكهرباء. ونظراً لأنّ معظم واردات إسرائيل من النفط تُستغلّ في قطاع المواصلات، فمن المتوقّع أن تساهم اكتشافات الغاز في تشغيل نسبة من قطاع المواصلات بالغاز المسال، ممّا يقلّص الحاجة إلى النفط.

ترى المصادر المرتبطة باقتصاديات الطاقة أنه لولا اكتشافات الغاز في "تمار" فإن دولة إسرائيل ستكون مضطرّة، عند نضوب الغاز في حقول "يام تاتيز" في غضون ثلاثة أعوام، إلى أن تنتج الكهرباء بالعودة إلى حرق السولار والمازوت، ممّا يعني ارتفاع تكلفة إنتاج الكهرباء أربعة أضعاف، حيث أنه ولدَواعٍ استراتيجية وأمنية لن يكون بوسع إسرائيل الاعتماد مجدّداً على الغاز المصري في ظلّ التحوّلات الهائلة التي شهدتها مصر، في أعقاب تفجّر ثورات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي.

تأمل الحكومة الإسرائيلية أن تسهم اكتشافات الغاز الجديدة في تحسين قدرتها على مواجهة أزمة المياه، وذلك عبر تدشين المزيد من محطات تحلية المياه التي تعمل بطاقة رخيصة. فحسب مخططات وزارة البنى التحتية، فإنه سيتم في غضون أربع سنوات إنتاج نصف المياه المعدّة للشرب، و٢٥% من المياه المعدّة للقطاع الصناعي بوساطة محطات تحلية. وبما أنّ محطات التحلية تحتاج إلى قدر كبير من الطاقة، وحتى تكون الكلفة رخيصة يجب أن يكون هناك مصدر طاقة رخيص، لذا فإن اكتشافات الغاز توفّر هذا المصدر بسعر معقول[١٨]. وتمثل الطاقة مركّبا هاما في إنتاج المياه الصالحة للشرب، حيث أنها تشكّل ٣٠% إلى ٦٠% من كلفة إنتاج كوب من المياه المعدّة للشرب. لذا يتوقّع أن يؤدّي اكتشاف حقول الغاز الجديدة إلى إحداث انخفاض في كلفة إنتاج المياه المعدّة للشرب بنسبة ٤٠%[١٩]. وهناك خطّة لدى سلطة المياه لزيادة إنتاج المياه عبر محطات التحلية إلى ١,٥ مليار متر مكعب حتى العام ٢٠٤٠، بحيث يعتمد ٨٥% من السكان على مياه الشرب عبر محطات التحلية[٢٠].

[١٨] المرجع السابق.
[١٩] شموئيل أيفن، مرجع سبق ذكره.
[٢٠] آبي بار إيلي، إسرائيل تتحول إلى إمارة طاقة، مرجع سبق ذكره.

وتناسب محطّات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز ظروف إسرائيل الجغرافية، فمحطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز تحتاج إلى مساحة صغيرة من الأرض مقارنة مع المحطات التي تعمل بالمصادر الأخرى –ولا سيّما الفحم– التي يجب إقامتها على الشاطئ، الذي هو في الأساس مكتظ وباهظ الثمن.

٣. القيمة الاستراتيجية

ترى المصادر الإسرائيلية أن هناك قيمة استراتيجية كبيرة لاكتشافات الغاز الجديدة، ولا سيّما في ظل التطورات التي شهدها الوطن العربي في أعقاب ثورات التحول الديمقراطي. فقد بات الإسرائيليون يدركون أنه لا يمكن ضمان تواصل تدفّق الغاز المصري إلى خزّانات شركة الكهرباء الإسرائيلية، في أعقاب الثورة المصرية وفتح ملف بيع الغاز المصري لإسرائيل في محاكمة الرئيس المصري حسني مبارك وأركان حكمه، بالإضافة إلى عمليات التفجير التي استهدفت أنبوب الغاز الذي يوصل الغاز المصري إلى إسرائيل بالقرب من العريش. ويرون، في الوقت نفسه، أنّ استيراد الغاز الطبيعي من دول أخرى أمر لا يلائم الظروف الإسرائيلية الاستراتيجية. عموما، تفضّل دولة إسرائيل، لدواعٍ أمنية واستراتيجية، عدم استيراد المواد الحيوية من الخارج، مثل الماء والغذاء ومصادر الطاقة. وهي تنطلق من افتراض أنه في حال نشوب حرب، فإن السفن التي يفترض أن تورد الوقود لإسرائيل قد تتردّد في مواصلة نقله إلى الموانئ الإسرائيلية، خشية تعرّضها للإصابة أثناء العمليات الحربية. كما أنّ إمدادات الوقود لإسرائيل ستتأثر باندلاع حروب في مناطقَ أخرى، ولا سيّما عندما تتعرّض الدول المصدّرة للوقود لحالة من عدم الاستقرار السياسي، كما حدث عندما تفجّرت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. وتخشى إسرائيل من عودة العرب لاستخدام سلاح النفط مجدداً، كما كانت عليه الأمور بعد العام ١٩٧٣، أخْذا بالاعتبار أنّ العرب والإيرانيين يحتكرون ٦٠% من احتياط النفط في العالم. وممّا لا شكّ فيه أنّ تدهور العلاقات مع تركيا سيؤثّر سلباً في أيّ توجّه إسرائيلي مستقبلي لاستيراد الغاز من الخارج. وتكتسب تركيا دوراً محورياً في مجال اقتصاديات الغاز، رغم أنها ليست من الدول المنتجة له، فموقعها جعلها حلقة الوصل بين الدول المنتجة للغاز والدول المستهلكة له، حيث أن الأنبوب الذي ينقل الغاز الروسي إلى أوروبا يمر عبر تركيا. وكانت إسرائيل تراهن على شراء الغاز من روسيا، عبر أنبوب يمرّ بتركيا، وبحثت إسرائيل الاقتراح مع القيادة الروسية، وتحمّس رئيس الوزراء الروسي فلادمير بوتين للفكرة. وفي العام ٢٠٠٩، عرض على تركيا إنشاء خط لنقل الغاز يمرّ من تركيا ويتجه إلى إسرائيل وبعض دول المنطقة، لكن تركيا لم تُبْد حماساً للفكرة حتى عندما كانت العلاقات بينها وبين الحكومة الإسرائيلية لا

تواجه في ذلك الوقت أيّ مشاكل[٢١]. وقد صرّح وزير الطاقة التركي أنّ بلاده لن تطوّر مشاريعَ إقليمية مشتركة مع إسرائيل إلاّ بعد تطبيع العلاقات بينها وبين سائر دول المنطقة[٢٢]. ومن الواضح أنه في أعقاب التدهور الحاصل في العلاقات التركية الإسرائيلية فإنّ إمكانية تعاون تركيا مع إسرائيل في الحصول على الغاز الروسي تراجعت بشكل كبير.

٤. الخلاف حول بدائل الطاقة الأخرى

إنّ الكميات الهائلة من الغاز التي تم اكتشافها لم تؤدّ إلى إنهاء الخلاف بين الأطراف المرتبطة باقتصاديات الطاقة في إسرائيل. وموضوع الخلاف يتمحور حول السؤال التالي: هل تتخلّى دولة إسرائيل بعد اكتشاف الكميات الكبيرة من الغاز عن مواصلة الحصول على الطاقة من مصادرَ أخرى، مثل الفحم؟ فوزارة البنى التحتية وشركة الكهرباء تؤيّدان بحماس مواصلة الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة بواسطة الفحم، حيث تعتقدان أنّ الاعتماد على الغاز الطبيعي وحده سيؤدّي إلى مخاطرَ استراتيجية جمّة متعلقة بنضوب حقول الغاز، ولا سيّما أن التقديرات الجيولوجية تؤكّد أنّ حقل "تمار" سينفد بحلول العام ٢٠٤٠[٢٣]. وتشير الشركة والوزارة إلى إمكانية حدوث سلسلة من المشاكل في اشتغال الأنابيب التي تنقل الغاز تحت الماء، وتؤدّي إلى تراجع الثقة بإمكانية الحصول على الغاز بانتظام. وفي المقابل، فإنه يمكن الحصول على الفحم من دول صديقة لإسرائيل، ويمكن تخزينه بطريقة آمنة ورخيصة نسبياً. ولهذا تصرّ الشركة ومعها الوزارة على ضرورة إنشاء محطّة جديدة لإنتاج الكهرباء تعمل بالفحم رغم التطوّرات الإيجابية في مجال اكتشاف الغاز. وترى الشركة أنه في حال لم يتم بناء المزيد من محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم، فإنه وبحلول العام ٢٠١٨، سيزيد اعتماد توليد الطاقة الكهربائية على الغاز إلى ما نسبته٧٠% من كمية الكهرباء، وهو ما سيؤدّي إلى تقليص مخزون الغاز في الحقول المكتشفة[٢٤]. ويرى نائب مدير عام الشركة أنه على الرغم من كميات الغاز الهائلة التي يتم إنتاجها في العالم، فإنّ ٢٠% فقط من الكهرباء يتم توليدها باستخدام الغاز[٢٥].

---

[٢١]) أورا كورين، نائب رئيس الوزراء التركي سنقلص حجم تعاوننا العسكري والاقتصادي مع إسرائيل، ٤-٦-٢٠١٠، **ذي ماركير**، http://www.themarker.com/consumer/١,٥٦٩٢٥٥

[٢٢] المرجع نفسه.

[٢٣] آبي بار إيلي، إسرائيل تتحول إلى إمارة طاقة، ، مرجع سبق ذكره.

[٢٤] المرجع نفسه.

[٢٥] توقعات استهلاك الغاز الطبيعي في إسرائيل حتى عام ٢٠٣٠، **الموقع الرسمي لوزارة البنى التحتية الإسرائيلية**، http://www.mni.gov.il/mni/he-il/Gas/NGDemand/

في المقابل، يرى المعارضون للاستثمار في مجال استخدام الفحم الحجري أنه يجب على الحكومة الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، علاوة على زيادة فاعلية المؤسسات التي تنتج الطاقة، مما سيؤدي إلى تقليص الطلب على الكهرباء، في حين يتم توظيف الغاز المكتشف في مواجهة زيادة الطلب على الطاقة؛ وذلك حتى يتم تطوير تقنيات تقلّص الأضرار الناجمة عن استخدام محطات توليد الكهرباء بواسطة الفحم، أو حتى يتم بناء محطات نووية لتوليد الطاقة.

يدخل الخلاف حول أفضلية الفحم أو الغاز في إطار صراع المصالح بين شركة الكهرباء التي تشغل ١٢ ألف موظف وعامل، ولوبيات شركات الغاز. ففي حال لم يُسمح للشركة ببناء المزيد من محطات توليد الكهرباء بواسطة الفحم، فإن هذا سيضرّ بفرص عمل الكثيرين من عمّال الشركة، وفي المقابل فإنه من الطبيعي أن تسعى لوبيات شركات الغاز إلى منع إقامة المزيد من محطات توليد الكهرباء بواسطة الفحم لأن هذا سيقلّص حجم الغاز الذي تبيعه هذه الشركات لمحطة توليد الكهرباء. وسيؤدي تأجيل إقامة محطة لتوليد الكهرباء بواسطة الفحم إلى زيادة سنوية لشراء الغاز لتوليد الكهرباء إلى مستوى ١,٤ مليار متر مكعب، وتعادل قيمته ٣٠٠ مليون دولار[٢٦].

٥. الحدود البحرية: متلازمة "مزارع شبعا"

ما إن أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن اكتشافات الغاز في حقليْ "تمار" و"ليفيتان"، حتى سارعت السلطات اللبنانية إلى التأكيد على أن هذه الحقول تقع في مياهها الإقليمية. وقد شدّد على هذا الموقف كلٌّ من رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان ورئيس المجلس النيابي نبيه بري ووزير الطاقة اللبناني جبران باسيل. ولم تتأخّر ردة الفعل الإسرائيلية على الموقف اللبناني، وحذّر وزير البنى التحتية الإسرائيلي اليميني المتطرف عوزي لانداو من أن إسرائيل ستوظّف قوّتها في الدفاع عمّا أسماه "حقّها في استخدام مصادر الطاقة الطبيعية التي اكتُشفت في مياهها الإقليمية". وقد اكتسبت القضية بعداً آخرَ عندما هدّد أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله بأنّ المقاومة لن تسلّم باستغلال حقول الغاز المكتشفة من قبل إسرائيل على اعتبار أنها تقع في المياه الإقليمية اللبنانية. و بدا وكأن اكتشافات الغاز الجديدة ستمثّل مصدراً آخرَ لتغذية الصراع بين لبنان ومقاومته من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وقد زادت الأمور تعقيداً عندما رفضت الأمم المتحدة

[٢٦] المرجع السابق.

الطلب اللبناني للتدخل في القضية، وهو ما رأته تل أبيب تبنّياً عملياً للموقف الإسرائيلي. وفي مسعى لقطع الطريق أمام تحرّك لبناني لدى الهيئات الدولية، سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، وقدّمت خارطةَ حدودِها البحرية للأمم المتحدة والولايات المتحدة، كما قدّم لبنان ترسيماً لحدوده البحرية للأمم المتحدة. وكما كان متوقّعاً لم تحرص الحكومة الإسرائيلية على أن تتضمّن خارطة حدودها البحرية حقول الغاز المكتشفة فقط، بل تضمّنت مناطقَ ترجّح وزارة البنى التحتية الإسرائيلية أنها تزخر بكميات كبيرة من الغاز. وقد ألمح البروفسور جدعون بيغر، المختصّ الإسرائيلي في مجال ترسيم الحدود المائية، إلى أنّ المعيار الرئيس الذي وجّه الطرف الذي صمّم الحدود البحرية الإسرائيلية مع لبنان هو أن تضم هذه الحدود خارطة المصالح الحيوية الإسرائيلية[٢٧]. لكن أكثر ما يمس بصدقية خارطة ترسيم الحدود البحرية التي قدمتها الحكومية الإسرائيلية هو نتائج التحقيق الذي أجرته صحيفة "كالكليست" الإسرائيلية، والتي أكّدت أنّ دولة إسرائيل تعمّدت، ومنذ الإعلان عنها في العام ١٩٤٨ وحتى الآن، عدم عرض خارطةٍ تُظهر حدودها البحرية، وذلك حتى لا تقع تحت طائلة المطالبة بدفع تعويضات لدول الجوار، وتحديداً قبرص، حيث أن هذه الخارطة كانت ستظهر أن إسرائيل عملت بصمت على استغلال مناطقَ بحرية لا تقع ضمن سيادتها، على مدى عشرات السنين[٢٨].

واشنطن تحاول الاحتواء

خلافا لموقف الأمم المتحدة، سارعت واشنطن إلى محاولة احتواء الموقف ومنع الانزلاق إلى تفجّر صراع إقليمي بين لبنان وإسرائيل، وقد تبنّت تكتيكين رئيسين. فمن ناحية، تبنّت واشنطن الموقف اللبناني تحديداً من ترسيم الحدود البحرية، وسارعت من ناحية أخرى، إلى تعيين الدبلوماسي فورد هوف مبعوثا خاصاً لحلّ الخلاف بين الطرفين، حيث اصطحب فورد معه خبير الخرائط المائية في وزارة الخارجية الأميركية ريموند ميلبسكي[٢٩]. وقد حذّر هوف الإسرائيليين من مغبّة تحويل الموضوع إلى قضية سياسية، بل أوصاهم بتقديم

---

[٢٧] تاني جولدشتاين، "الحرب على الغاز: كيف يمكن تحديد الحدود المائية؟" ،**يديعوت أحرنوت**، ٢٤-٦-٢٠١٠،
http://www.ynet.co.il/articles/٠،٧٣٤٠,L-٣٩١٠٣٣٠،٠٠.html

[٢٨] ريوتال حوبيل، "تحقيق كالكليست يكشف: هكذا نسيت إسرائيل الإعلان عن مياهها الاقتصادية"، **كالكليست**، ١٠-٦-٢٠١٠،
http://www.calcalist.co.il/local/articles/٠،٧٣٤٠,L-٣٤٠٧٥١٤،٠٠.html

[٢٩] براك رفيد، "الولايات المتحدة تقف إلى جانب لبنان في الخلاف على الحدود المائية"، **هارتس**،١٠-٧-٢٠١١،
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/١٢٣٤٢٣٣.html

تصوّرهم للحدود للأمم المتحدة؛ مطالباً إياهم بالتعامل مع القضية على أنها خلافٌ تقني قابل للحلّ، وأنّ جميع الفرقاء سيستفيدون من الحل[٣٠]. وقد جاء التحرك الأميركي لعاملين أساسيين:

١- محاولة منْع تفجر صراع إقليمي في المنطقة في ظل التحوّلات المتلاحقة التي يشهدها الوطن العربي حالياً، ممّا يؤثر سلباً في المصالح الأميركية.

٢- الحفاظ على المصالح الاقتصادية الأميركية، حيث أنّ معظم الشركات التي تنقّب عن الغاز لدى كل من لبنان وإسرائيل وقبرص هي شركات أميركية. وقد فاقمت الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها الولايات المتحدة من حساسية واشنطن تجاه أيّ تطوّر قد يؤثّر سلباً في الاقتصاد الأميركي.

لبنان وإسرائيل: عوامل كبح ذاتية

لقد أسهم التدخل الأميركي في خفض تصاعد التوتر بين لبنان وإسرائيل، حيث تراجعت وتيرة التهديدات المتبادلة. وقد غيّر الوزير الإسرائيلي لاندوا، المكلف بالإشراف على قطاع الطاقة، لهجته، وبدلاً من مواصلة التهديد باستخدام القوة، أخذ يدعو اللبنانيين للتفاوض وتغليب لغة الحوار. ولعلّ أحد أهم الأسباب التي دفعت للتهدئة، حقيقة أنه بعد أن قدّم كلّ من لبنان وإسرائيل خريطتهما للحدود البحرية، تبيّن أنّ الخلاف بين الجانبين ينحصر في شريط بحري عرضه ١٥ كلم فقط. هذا، مع أنه يتّضح بشكل خاص أنّ خطّ الحدود البحرية الإسرائيلية يندفع في المياه الإقليمية اللبنانية، بينما تظهر الخارطة اللبنانية أنّ حقلي "تمار" و"ليفيتان" يقعان خارج المياه الإقليمية اللبنانية[٣١]. وعمليًّا، فإنه لا مصلحة لكل من لبنان وإسرائيل في الدفع نحو صراع على حقول الغاز، فصنّاع القرار الإسرائيليون يدركون أنّه على الرغم من أنّ موازين القوى تميل بشكل جارف لصالح تل أبيب، إلاّ أنّ المقاومة اللبنانية قادرة على منع استغلال الحقول المكتشفة، ولاسيّما أنّ الشركات الأجنبية التي حصلت على تراخيص لاستخراج الغاز تُبدي حساسيّة تجاه الاستثمار في مناطق نزاع. وفي المقابل، لا مصلحةَ للبنان ومقاومته في الدفع إلى صراع مسلّح على حقول الغاز، لأنّ اكتشافات

[٣٠] المرجع نفسه.
[٣١] انظر الخارطة أدناه.

الغاز اللبنانية أكبر بكثير من تلك التي أعلنت عنها إسرائيل، كما تدّل على ذلك تقارير شركة "نوبل أنيرجي" الأميركية التي تتولّى التنقيب عن الغاز في لبنان وإسرائيل[٣٢].

٦. خاتمة

لا شكّ في أنّ اكتشافات الغاز الجديدة في إسرائيل ستعزّز منعتها الاقتصادية في ظلّ أزمة الاقتصاد العالمي، وستقلّص من إمكانيّة تأثّر الاقتصاد الإسرائيلي بهذه الأزمة. وتأتي هذه الاكتشافات مع تعاظم الاحتياجات الإسرائيلية للغاز الطبيعي للأغراض الصناعية ولإنتاج الطاقة.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإنه على الرغم من التوتر الذي طفا على السطح بين إسرائيل ولبنان (ومقاومته) في أعقاب الإعلان الإسرائيلي عن اكتشافات الغاز، إلا أنّ الظروف الموضوعية تفرض على الطرفين توخّي أقصى درجات الحذر من إمكانية الانزلاق إلى صراع مسلّح، حيث أنّ مثل هذا الصّراع سيهدّد قدرة الطرفين على استغلال حقول الغاز المكتشفة لديهما، علاوة على أنّ هناك مصلحة أميركية واضحة في احتواء التصعيد.

[٣٢] "لبنان – إسرائيل: حرب الغاز والنفط" مجلة **أفق**، عدد ٧٥، ١٠-٨-٢٠١١، http://www.arabthought.org/node/١٠٠٧

خارطة البحث عن الغاز بين إسرائيل ولبنان